

أثر ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية على نجاح التطوير التنظيمي
دراسة تطبيقية على هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

إعداد الطالب/

راشد بن ناصر المخلفي

الرقم الجامعي/

253002575

العام الدراسي:

٢٠٢٦

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

أصبحت المنظمات في العصر الحديث تعمل ضمن بيئات تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتغير المستمر نتيجة التطورات الاقتصادية المتسارعة، والتحولات التقنية المتلاحقة، والتغيرات التنظيمية والتشريعية التي تفرض على القيادات الإدارية إعادة النظر في أساليب الإدارة التقليدية، والانتقال نحو تبني مداخل إدارية أكثر تقدماً تقوم على التخطيط الاستراتيجي والاستباقية في التعامل مع التحديات المستقبلية، ولم يعد تحقيق الاستقرار التنظيمي ممكناً دون امتلاك القدرة على التنبؤ بالمخاطر المحتملة وتحليلها والاستعداد لها بأسلوب علمي ومنهجي،

وفي هذا السياق برز مفهوم إدارة المخاطر الاستراتيجية كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى حماية الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وضمان استدامة أدائها، حيث تركز هذه الممارسات على تحديد المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الرؤية المستقبلية، وتحليل مصادرها، وتقييم أثارها المحتملة، ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها، بما يضمن تقليل الخسائر وتعظيم الاستفادة من الفرص، ويكتسب هذا التوجه أهمية مضاعفة في المنظمات الحكومية نظراً لطبيعة أدوارها السيادية والخدمية وارتباط أدائها بشكل مباشر بمصالح المجتمع والاقتصاد الوطني،

وتعد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك من أبرز الهيئات الحكومية التي تعمل في بيئة تنظيمية معقدة تتسم بتعدد الأطراف ذات العلاقة، وتنوع الأنظمة والتشريعات، وارتفاع مستوى التوقعات المجتمعية، الأمر الذي يجعلها عرضة لمجموعة من المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بإدارة الوثائق والمعلومات، والسمعة التنظيمية، والثقافة التنظيمية، والموارد البشرية، وهي مخاطر قد تؤثر بشكل مباشر على نجاح جهود التطوير التنظيمي إذا لم تتم إدارتها وفق إطار استراتيجي متكامل،

وانطلاقاً من ذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية على نجاح التطوير التنظيمي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، من خلال تحليل العلاقة بين أبعاد إدارة المخاطر الاستراتيجية وأبعاد التطوير التنظيمي، وتقديم طرح علمي يمكن أن يساهم في دعم متخذي القرار وتحسين الممارسات الإدارية وتعزيز القدرة المؤسسية على التكيف والاستدامة.

2.1 مشكلة الدراسة

تواجه الهيئات الحكومية في الوقت الراهن مجموعة من التحديات المتزايدة الناتجة عن تسارع التغيرات في البيئة الخارجية، وارتفاع متطلبات الجودة والكفاءة، وزيادة مستوى الشفافية والمساءلة، إضافة إلى التحولات التنظيمية والتقنية التي تفرض على هذه الهيئات تنفيذ برامج تطوير تنظيمي مستمرة تهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي ورفع كفاءة العمليات، إلا أن العديد من هذه المبادرات التطويرية لا تحقق النتائج المرجوة بالشكل المطلوب، مما يشير إلى وجود عوامل مؤثرة تعيق نجاحها،

وتكمن إحدى أبرز هذه العوامل في ضعف ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية أو عدم دمجها بشكل فعلي في عمليات التخطيط والتنفيذ، حيث قد يؤدي القصور في إدارة مخاطر الوثائق والمعلومات إلى ضعف جودة القرارات الإدارية، كما قد تسهم مخاطر السمعة التنظيمية في تراجع ثقة أصحاب المصلحة، في حين يمكن أن تعيق المخاطر الثقافية والتنظيمية تقبل العاملين للتغيير، وتحد مخاطر الموارد البشرية من كفاءة تنفيذ برامج التطوير، وهو ما يجعل نجاح التطوير التنظيمي مرهونا بمدى فاعلية إدارة هذه المخاطر،

وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى فهم طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية ونجاح التطوير التنظيمي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي، ما أثر ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية على نجاح التطوير التنظيمي في الهيئة.

3.1 أهمية الدراسة

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من مساهمتها في إثراء الأدبيات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر الاستراتيجية والتطوير التنظيمي في القطاع الحكومي، حيث تقدم إطارا تحليليا يربط بين هذين المتغيرين في سياق تطبيقي واقعي، كما تسهم في توضيح الأبعاد المختلفة لإدارة المخاطر الاستراتيجية وتأثيرها على أبعاد نجاح التطوير التنظيمي، الأمر الذي يضيف بعدا معرفيا يمكن أن يستفيد منه الباحثون والدارسون في مجالات الإدارة العامة وإدارة المخاطر، أما الأهمية العملية للدراسة فتتمثل في النتائج التي يمكن أن تسهم في دعم القيادات الإدارية في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك من خلال توفير مؤشرات عملية تساعد في تحسين سياسات إدارة المخاطر وتعزيز فاعلية برامج التطوير التنظيمي، كما يمكن أن تسهم التوصيات المستخلصة في تعزيز الثقافة التنظيمية الداعمة للتغيير، وتحسين إدارة الموارد البشرية، والمحافظة على السمعة المؤسسية، بما ينعكس إيجابا على الأداء المؤسسي واستدامته.

4.1 أهداف الدراسة

أسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تتمثل في التعرف على مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وتحليل أبعاد هذه الممارسات المتمثلة في مخاطر الوثائق والمعلومات، ومخاطر السمعة التنظيمية، والمخاطر الثقافية والتنظيمية، ومخاطر الموارد البشرية، وذلك بهدف تكوين صورة دقيقة عن واقع إدارة المخاطر في الهيئة،

كما تهدف الدراسة إلى قياس مستوى نجاح التطوير التنظيمي في الهيئة من خلال أبعاده المتمثلة في التطوير المخطط، وتكيف العاملين، والتخطيط الاستراتيجي، وتحليل أثر كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر الاستراتيجية على نجاح التطوير التنظيمي، وصولاً إلى نتائج علمية يمكن الاستناد إليها في تقديم توصيات عملية تسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

5.1 تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها يتمحور تساؤل الدراسة الرئيس حول، ما أثر ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية على نجاح التطوير التنظيمي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في، ما مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية في الهيئة، وما مستوى نجاح التطوير التنظيمي، وما أثر مخاطر الوثائق والمعلومات على نجاح التطوير التنظيمي، وما أثر مخاطر السمعة التنظيمية على نجاح التطوير التنظيمي، وما أثر المخاطر الثقافية والتنظيمية على نجاح التطوير التنظيمي، وما أثر مخاطر الموارد البشرية على نجاح التطوير التنظيمي.

6.1 فروض الدراسة

بناء على تساؤلات الدراسة تم صياغة فروض الدراسة بصيغة إحصائية قابلة للاختبار تتمثل في وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية على نجاح التطوير التنظيمي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، كما تنبثق عن الفرض الرئيس مجموعة من الفروض الفرعية تتمثل في وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر الوثائق والمعلومات على نجاح التطوير التنظيمي، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السمعة التنظيمية على نجاح التطوير التنظيمي، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر الثقافية والتنظيمية على نجاح التطوير التنظيمي، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد إدارة المخاطر الاستراتيجية والمتمثلة في مخاطر الوثائق والمعلومات، ومخاطر السمعة التنظيمية، والمخاطر

الثقافية والتنظيمية، ومخاطر الموارد البشرية، على نجاح التطوير التنظيمي، حيث سيتم اختبار هذه الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتأكد من صحتها أو نفيها في ضوء البيانات الميدانية التي سيتم جمعها.

7.1 نموذج الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على إطار مفاهيمي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يتمثل المتغير المستقل في ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية بأبعادها المختلفة، بينما يتمثل المتغير التابع في نجاح التطوير التنظيمي بأبعاده، ويعكس هذا النموذج الافتراض الأساسي للدراسة القائم على أن مستوى فاعلية إدارة المخاطر الاستراتيجية يؤثر بشكل مباشر على قدرة الهيئة على تنفيذ برامج التطوير التنظيمي وتحقيق أهدافها، ويسهم نموذج الدراسة في تنظيم عملية البحث وتوجيهها، حيث يساعد في تحديد مسار العلاقة بين المتغيرات، ويوفر أساساً علمياً لاختيار أدوات القياس والأساليب الإحصائية، كما يسهم في تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، ويعد هذا النموذج مرجعاً أساسياً في تحليل النتائج ومناقشتها في الفصول اللاحقة.

8.1 الدراسات السابقة

أولاً: دراسة (محمد، 2021)

الملخص والمنهجية: تناولت هذه الدراسة أثر إدارة المخاطر الاستراتيجية في التطوير التنظيمي داخل وزارة الداخلية العراقية، حيث ركزت على كيفية التعامل مع المخاطر المحتملة وتحويل التهديدات التنظيمية إلى فرص يمكن أن تسهم في دعم التحول المؤسسي وتعزيز فعالية الأداء الإداري. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره مناسباً لدراسة العلاقات بين المتغيرات التنظيمية وتحليلها بصورة علمية. كما طبقت الدراسة على عينة قصدية بلغت (152) من القيادات الإدارية في الوزارة بهدف التعرف على مستوى إدراكهم لممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية ومدى انعكاسها على عمليات التطوير التنظيمي داخل المؤسسة.

الهدف والنتائج: هدفت الدراسة إلى قياس أثر أبعاد إدارة المخاطر الاستراتيجية والمتمثلة في تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها والاستجابة لها في أبعاد التطوير التنظيمي التي شملت الهيكل التنظيمي والتكنولوجيا التنظيمية وتنمية الأفراد. وقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر

الاستراتيجية في نجاح التطوير التنظيمي. كما أكدت النتائج أن ارتفاع مستوى الوعي بالمخاطر داخل المنظمة يسهم في تقليل مقاومة العاملين لعمليات التغيير ويزيد من قدرة المؤسسة على تنفيذ برامج التطوير بكفاءة أكبر.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة (بوروبة وبن جدو، 2024) في تركيزها المباشر على متغير إدارة المخاطر الاستراتيجية بوصفه متغيراً مؤثراً في التطوير التنظيمي. كما تتقاطع معها في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة العلاقة بين المتغيرات. إلا أنها تختلف عنها في بيئة التطبيق حيث أجريت هذه الدراسة في قطاع أمني حكومي بينما أجريت الدراسة الأخرى في قطاع اقتصادي. كما تختلف عن دراسة (الحطام، 2018) في زاوية المعالجة حيث ركزت دراسة محمد على الجوانب الإجرائية والرقابية لإدارة المخاطر بينما ركزت دراسة الحطام على الجوانب السلوكية والمعرفية المرتبطة بالتعلم التنظيمي.

ثانياً: دراسة (بوروبة وبن جدو، 2024)

الملخص والمنهجية: ركزت هذه الدراسة الحديثة على تحليل دور إدارة المخاطر الاستراتيجية بوصفها أداة إدارية فعالة في تعزيز التطوير التنظيمي داخل المؤسسات الاقتصادية. وقد تم تطبيق الدراسة على إحدى المؤسسات العاملة في قطاع الزيوت والدهون في الجزائر. واعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وزعت على مجموعة من الكوادر القيادية داخل المؤسسة بهدف التعرف على مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية ومدى تأثيرها في تحسين الأداء التنظيمي وتطوير الهياكل الإدارية.

الهدف والنتائج: هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التنبؤ بالمخاطر التنظيمية في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ برامج التطوير التنظيمي. وقد توصلت النتائج إلى أن عملية تحديد المخاطر تمثل الركيزة الأساسية لنجاح أي مشروع تطويري داخل المؤسسة. كما أشارت النتائج إلى أن الإدارة الفعالة للمخاطر الاستراتيجية تسهم في زيادة مرونة المنظمة وقدرتها على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية التي قد تواجهها في بيئتها التشغيلية.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة (محمد، 2021) في اعتمادها على نفس المتغيرات الرئيسة المتمثلة في إدارة المخاطر الاستراتيجية والتطوير التنظيمي. كما أنها تتفق معها في التأكيد على الدور الحيوي لإدارة المخاطر في دعم نجاح برامج التغيير التنظيمي. وتتميز هذه الدراسة بأنها الأحدث زمنياً بين الدراسات السابقة الأمر الذي يجعل نتائجها أكثر ارتباطاً بالمتغيرات الاقتصادية المعاصرة. إلا أنها تختلف عن كتاب (الصرن، 2021) في طبيعتها العلمية حيث تعد دراسة ميدانية تطبيقية تعتمد على البيانات الميدانية بينما يمثل كتاب الصرن إطاراً نظرياً وفكرياً يعالج المفاهيم بصورة تحليلية عامة.

ثالثاً: دراسة (الحطام، 2018)

الملخص والمنهجية: تناولت هذه الدراسة مفهوم المنظمات المتعلمة ودورها في دعم استراتيجيات التغيير التنظيمي داخل المؤسسات الإدارية في اليمن. وقد ركزت الدراسة على تحليل الخصائص التنظيمية التي تميز المنظمة المتعلمة مثل الرؤية المشتركة والتفكير المنظومي والتعلم المستمر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة وزعت على عينة بلغت (335) موظفاً إدارياً في عدد من المؤسسات بهدف قياس أثر خصائص المنظمة المتعلمة في نجاح عمليات التغيير التنظيمي.

الهدف والنتائج: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إسهام خصائص المنظمة المتعلمة في دعم نجاح استراتيجيات التغيير والتطوير التنظيمي. وقد أظهرت النتائج وجود أثر قوي لمتغير التفكير المنظومي في دعم عمليات التغيير التنظيمي داخل المؤسسات. كما أشارت النتائج إلى أن التعلم المؤسسي يمثل أحد العوامل الأساسية التي تساعد المنظمات على مواجهة تقلبات البيئة الخارجية والتعامل مع التحديات التنظيمية بصورة أكثر فاعلية واستدامة.

تتقاطع هذه الدراسة مع بقية الدراسات في الهدف النهائي الذي يتمثل في تحقيق نجاح التطوير أو التغيير التنظيمي داخل المؤسسات. إلا أنها تختلف عنها في المتغير المستقل الذي اعتمدت عليه حيث ركزت على التعلم التنظيمي والمنظمات المتعلمة بوصفه مدخلاً لتحقيق التطوير التنظيمي. في المقابل ركزت الدراسات الأخرى على إدارة المخاطر الاستراتيجية بوصفها مدخلاً رئيساً للتطوير. وبذلك تقدم هذه الدراسة بعداً بشرياً ومعرفياً يسهم في استكمال الجوانب الإجرائية والتنظيمية التي ركزت عليها الدراسات الأخرى.

رابعاً: دراسة (الصرن، 2021)

الملخص والمنهجية: يقدم هذا المرجع إطاراً فكرياً ونظرياً متكاملًا حول قيادة التغيير والتطوير التنظيمي داخل المنظمات المعاصرة. ويستعرض الكتاب مجموعة من النماذج العالمية والنظريات الحديثة التي تتناول كيفية إدارة التحولات التنظيمية الكبرى. كما يركز على دور القيادة الاستراتيجية في توجيه عمليات التغيير وإدارة المخاطر المرتبطة بها بما يضمن تحقيق التكيف التنظيمي والاستجابة الفعالة لمتطلبات البيئة المتغيرة.

الهدف والنتائج: هدف الكتاب إلى تأصيل مفهوم التطوير التنظيمي بوصفه استجابة حتمية للمخاطر والتحديات التي تواجه المنظمات في بيئاتها الداخلية والخارجية. وقد توصل إلى أن نجاح عمليات التطوير التنظيمي يعتمد بدرجة كبيرة على وجود قيادة تحويلية تمتلك القدرة على تشخيص المخاطر الاستراتيجية

وتحويلها إلى فرص تدعم الابتكار والتطوير المؤسسي. كما أكد على أهمية تطبيق نظم الرقابة الاستراتيجية لضمان استمرارية عمليات التغيير وتحقيق الأهداف التنظيمية.

يتشابه هذا العمل مع دراسة (محمد، 2021) ودراسة (بوروبة وبن جدو، 2024) في التأكيد على أهمية التعامل المنهجي مع المخاطر التنظيمية وضرورة إدماجها ضمن عمليات التطوير المؤسسي. إلا أنه يختلف عن هذه الدراسات في طبيعته العلمية حيث يمثل إطاراً مرجعياً نظرياً يركز على بناء المفاهيم العامة والنماذج القيادية للتطوير التنظيمي. في المقابل اعتمدت الدراسات الأخرى على منهجيات ميدانية تطبيقية ركزت على تحليل الواقع التنظيمي في قطاعات محددة.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية المستمدة من نظريات الإدارة الاستراتيجية ونظريات التطوير التنظيمي ونماذج إدارة المخاطر الحديثة، والتي تفسر سلوك المنظمات في التعامل مع المخاطر والتغيرات البيئية، وتوضح كيفية تأثير ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية على قدرة المنظمة على التكيف وتحقيق التطوير التنظيمي الناجح.

كما تعتمد الدراسة على مجموعة من المفاهيم والنماذج التي تبرز أهمية التكامل بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر والتطوير التنظيمي، حيث يتم توظيف هذه المنطلقات النظرية في تفسير النتائج وتحليلها وربطها بالسياق التطبيقي للدراسة، إضافة إلى صياغة تعريفات إجرائية دقيقة للمصطلحات المستخدمة بما يضمن وضوح المفاهيم ودقة التحليل العلمي.

10.1 المنهجية وطرق البحث

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يتيح هذا المنهج وصف واقع ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية ونجاح التطوير التنظيمي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بصورة كمية ومنهجية، كما يتيح المنهج الوصفي التحليلي استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة واستخلاص النتائج العلمية، ويعتمد هذا المنهج على جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتحليلها بهدف الوصول إلى استنتاجات موضوعية يمكن البناء عليها في تقديم التوصيات العملية التي تخدم الهيئة وتسهم في تحسين أدائها المؤسسي.

11.1 مصادر البيانات

اعتمدت في هذه الدراسة على نوعين رئيسيين من مصادر البيانات بهدف تحقيق التكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وضمان الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تعكس واقع ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية ونجاح التطوير التنظيمي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، حيث تم اختيار مصادر البيانات بعناية بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة وأهدافها ومنهجها العلمي، وتتمثل المصادر الأولية في البيانات التي تم جمعها ميدانياً من خلال الاستبانة الموجهة إلى منسوبي هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والتي هدفت إلى قياس أبعاد ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية وأبعاد نجاح التطوير التنظيمي بشكل مباشر، حيث تم الاعتماد على آراء العاملين باعتبارهم الأكثر اطلاعاً على واقع الممارسات الإدارية والإجراءات التنظيمية داخل الهيئة، مما يساهم في توفير بيانات واقعية تعكس مستوى التطبيق الفعلي لمتغيرات الدراسة،

أما المصادر الثانوية فقد شملت مجموعة واسعة من المراجع العلمية التي تضمنت الكتب المتخصصة في مجالات الإدارة الاستراتيجية وإدارة المخاطر والتطوير التنظيمي، إضافة إلى الدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والتقارير الرسمية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث أسهمت هذه المصادر في بناء الإطار النظري، وصياغة الفروض، وتفسير النتائج، وربط الدراسة الحالية بالأدبيات العلمية ذات العلاقة.

12.1 أدوات الدراسة

تمثلت أداة الدراسة الرئيسة في الاستبانة التي تم إعدادها وتصميمها بعناية لقياس متغيرات الدراسة بصورة دقيقة ومنهجية، حيث تم تطوير فقرات الاستبانة استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، وبما يتوافق مع أبعاد ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية وأبعاد نجاح التطوير التنظيمي، وذلك بهدف ضمان شمولية الأداة وقدرتها على قياس الظاهرة محل الدراسة بشكل موضوعي.

وقد اشتملت الاستبانة على مجموعة من الفقرات التي غطت مخاطر الوثائق والمعلومات، ومخاطر السمعة التنظيمية، والمخاطر الثقافية والتنظيمية، ومخاطر الموارد البشرية، إضافة إلى فقرات تقيس أبعاد نجاح التطوير التنظيمي المتمثلة في التطوير المخطط، وتكيف العاملين، والتخطيط الاستراتيجي، واعتمدت الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة استجابة أفراد العينة، مما يتيح تحويل البيانات إلى قيم رقمية قابلة للتحليل الإحصائي.

كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال الإدارة وإدارة المخاطر، وذلك للتأكد من وضوح الفقرات وملاءمتها لأهداف الدراسة، في حين تم

التحقق من ثبات الأداة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما يضمن اتساق النتائج وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار فروض الدراسة واستخلاص النتائج العلمية.

13.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت في تحليل بيانات الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة وفروضها، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي لعرض خصائص العينة وتوصيف متغيرات الدراسة من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك بهدف تكوين صورة واضحة عن اتجاهات استجابات أفراد العينة ومستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية ونجاح التطوير التنظيمي.

كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي لاختبار فروض الدراسة والتحقق من وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، حيث شملت الأساليب المستخدمة اختبارات الارتباط والانحدار لتحليل أثر ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية على نجاح التطوير التنظيمي، إضافة إلى استخدام اختبارات الصدق والثبات للتأكد من جودة أداة القياس، وقد تم تنفيذ التحليل الإحصائي باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة بما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها.

14.1 حدود الدراسة

تم تحديد حدود هذه الدراسة في إطار مجموعة من الحدود التي تهدف إلى توضيح نطاقها وتفسير نتائجها بشكل علمي دقيق، حيث تمثلت الحدود الموضوعية في دراسة أثر ممارسات إدارة المخاطر الاستراتيجية بأبعادها المحددة على نجاح التطوير التنظيمي دون التطرق إلى متغيرات إدارية أخرى خارج نطاق الدراسة.

أما الحدود المكانية فقد اقتصرَت الدراسة على هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية، في حين تمثلت الحدود الزمانية في الفترة التي تم خلالها جمع البيانات الميدانية، كما تمثلت الحدود البشرية في منسوبي الهيئة الذين شملتهم عينة الدراسة، وتعد هذه الحدود ضرورية لفهم النتائج في سياقها الصحيح وعدم تعميمها خارج الإطار الذي أجريت فيه الدراسة.